مطلب قدرة العبد
مطلب في قدرة القادر

افعال الله تعالى

في افعاله تع وفيه مسائل الاولى قال الشيخ ان افعال العبد وقال امام الحرمين
كلها واقعة بقدرة الله تع مخلوقة له وقال القاضي كونها طاعة ومعصية بقدرة
العبد وقال امام الحرمين وابو الحسين والحكماء انها واقعة بقدرة الله خلقها اه
اقول لما فرغ من الباب الثاني شرع في الباب الثالث في افعاله وذكر فيه
ستة مسائل الاولى في افعال العباد الثانية في انه تع مدبر للكائنات والثالثة
في التحسين والتقبيح الرابعة في انه لا يجب عليه شيء الخامسة في ان افعاله لا يعلل
بالاغراض السادسة في الغرض من التكليف المسئلة الاولى قال الشيخ ابو الحسن
الاشعري ان افعال العباد كلها واقعة بقدرة الله تع مخلوقة له ولا تاثير لقدرة
العبد في مقدوره اصلا بل القدرة والمقدور واقعان بقدرة الله تع وقال
القاضي ابو بكر ان ذات الفعل واقع بقدرة الله تع وكون الفعل طاعة كالصلوة
ومعصية كالزنا صفات الفعل تقع بقدرة العبد وقال امام الحرمين وابو
الحسين البصري والحكماء ان افعال العباد واقعة بقدرة خلقها الله في العبد
فالله تع يوجد في العبد القدرة والارادة هما يوجبان وجود المقدور وقال الاستاذ
ابو اسحق الاسفرايني المؤثر في الفعل مجموع قدرة الله وقدرة العبد وقال جمهور
المعتزلة والعبد يوجد فعله باختياره لا على نعت الايجاب ومنع قول المعتزلة
بوجوه ثلثة الاول ان ترك الفعل من العبد ان امتنع حال الفعل كان العبد
مجبرا فلا يكون الفعل باختياره وان لم يمتنع ترك الفعل من العبد احتاج فعله

الى مرجح موجب لامتناع ترجيح احد طرفي الممكن لا بمرجح ولا يكون ذلك المرجح الموجب
من العبد لانه لو كان من العبد يعود التقسيم فيه ولا يتسلسل بل ينتهي لا محالة
الى مرجح موجب لا يكون من فعله ويلزم الجبر قيل المعتزلة يقولون معنى
الاختيار هو استواء الطرفين بالنسبة الى القدرة وحدها ووجوب وقوع احدهما
بحسب الارادة فمتى حصل المرجح وهو الارادة حصل الفعل ومتى لم يحصل امتنع
وذلك غير مناف لاستواء الطرفين بالقياس الى القدرة وحدها وح ان امتنع ترك
الفعل من العبد عند الارادة لم يلزم الجبر وعدم الاختيار وانما يلزم ذلك
لو كان امتناع ترك الفعل بغير الارادة واما اذا كان بالارادة فلا اجيب
بان هذا الذي ذكرتم عن المعتزلة قول ابي الحسين البصري ليس قول سائر المعتزلة
والكلام في ابطال قول سائر المعتزلة لا في ابطال قول ابي الحسين الثاني لو كان
العبد موجد الفعله باختياره كان عالما بتفاصيله اذ لو كان الايجاد بالاختيار
من غير العلم بطل دليل اثبات عالمية الله تع ولان القصد الكلي لا يكفي
في حصول الجزئي لان نسبة الكلي الى جميع الجزئيات على السواء فليس حصول
بعضها اولى من حصول بعض آخر فيجب ان يتحقق قصد جزئي والقصد الجزئي
مشروط بالعلم الجزئي فثبت انه لو كان موجد الفعله باختياره لكان عالما
بتفاصيله فيكون العبد محيطا بالسكنات المتخللة للحركة البطيئة وعدد
احيازالسكنات واللازم باطل فان الفاعل للحركة البطيئة قد فعل السكون

Copyright © King Saud University